

انتخابات مصرية محسومة مسبقا

ضعف الأحزاب وعدم قدرتها على التأثير دفعا الحكومة لهندسة التحالفات الانتخابية



انتخابات لتجميل المشهد السياسي لا أكثر

بالحكومة أكثر ما يضر بالمعارضة، لأن الأولى لن تجد ظهيرا سياسيا يستطيع مواجهة تنظيم الإخوان، الذي ما زال قادرا على اختراق مكونات اجتماعية مختلفة، وأن نجاح ثورة 30 يونيو 2013 جاء بسبب قدرة القوى السياسية على الحشد، وهو أمر لن يتحقق مستقبلا في ظل فقدان الثقة في جميع الساسة.



وحصل الباحث السياسي حسن سلامة، الأحزاب مسؤولية ظهور المشهد الانتخابي على هذا النحو، لأن عدم قدرتها على إحداث حالة من التنافس في الشارع وغياب كوادرها المؤثرين دفعا الحكومة للتدخل من أجل هندسة الحياة السياسية من خلال فكرة "تنسيقية شباب الأحزاب" و"الأكاديمية الوطنية للتغيير"، بحثا عن شخصيات مؤهلة. وأشار لـ"العرب" إلى أن الحكومة قدمت تسهيلات عديدة للأحزاب وافسحت لها المجال لتمثيل برلماني أكبر، لكن يبقى الدور الرئيسي عليها بشأن إعادة النظر في علاقاتها بالشارع وصياغة تحركاتها التي تضمن بناء قواع شعبية لها. واعتبر سلامة أن عزوف المواطنين عن المشاركة قد يؤدي إلى خسائر فادحة على جميع المستويات، بدءا من النظام السياسي ومرورا بالمرشحين ونهاية بالناخبين الذين قد يجدون أنفسهم أمام مجلس لا يعبر عن رغباتهم واحتياجاتهم.

وأضاف السادات، الذي يعد أبرز الوجوه المعارضة في برلمانات سابقة ولم يترشح حاليا، أن التفاعل مع الأسماء المرشحة محدود للغاية، ومن خلال مشاركته في جولات حزبه الذي يشارك ضمن تحالف "القائمة الوطنية"، تيقن أن هناك عزوفا سياسيا ورفضاً لكثير من الأسماء المرشحة، وقد غابت الحماسة التي كانت تظهر على وجوه المواطنين في مؤتمرات الدعاية الانتخابية.

ويعتقد أن الأجواء العامة تُصعب من مهمة وجود تمثيل نيابي حقيقي بشكل رقابة قوية على الحكومة، لأنه سيتشكل من أحزاب ضعيفة ولن تكون لديها القدرة على معارضة توجهات النظام الحاكم بالشكل الذي يضمن عدم تمريرها. ويرى مراقبون أن الحكومة لن تكون لديها ممانعات لتقوية أحزاب المعارضة التي دخلت في تحالفات مع حزب مستقبل وطن، وهناك تفاهات عديدة جرت معها بشأن الأدوار التي ستقوم بها لاحقا، بما يضمن عدم خروجها عن الإطار السياسي العام.

المصري (معارض)، أحمد بهاء الدين شعبان، بأنه لا توجد انتخابات على أرض الواقع وفقا لآليات الديمقراطية المعروفة في جميع دول العالم والتي تتضمن منافسة متكافئة بين المرشحين، وأن المواطن بعد مروره بتجارب معقدة يدرك أن ما يجري ليس إلا صورة شكلية لتجميل المشهد السياسي. وأوضح لـ"العرب" أن البرلمانات المصرية على مدار تاريخها الحديث تفتقر للتوجهات المعارضة للحكومة، واقتصر دورها على الموافقة فقط، غير أن الحكومة الحالية تواجه مازقا يتعلق باستنزاف مخزون الكفاءات، ما جعلها تبحث عن وجوه جديدة من هنا وهناك تستطيع أن تقوم بذات الأدوار التي تؤدي لوجود واجهة ديمقراطية تصد أي انتقادات خارجية للدولة المصرية. ولفت إلى أن الحكومة أغلقت الباب أمام كل شخص لديه رؤية سياسية للوصول إلى البرلمان، لأن توسيع الدوائر جغرافياً يُصعب من مهمة الوصول إلى المواطنين، كما أنها لم تتح وقتاً مناسباً للدعاية وبدت الانتخابات التشريعية كأنها حدث مفاجئ. ويعتقد شعبان، وكان أحد أعضاء منظمة الشباب الاشتراكي، بأن الطريق الذي تسير فيه العملية الانتخابية يضر

والإقباط، بعكس ما كان يحدث في السابق، حيث الإرتكان إلى أسماء لديها خلفيات قديمة أو تأثيرات قبلية واسعة، وتنتم هذه الانتخابات أيضاً باستخدام المال السياسي بطرق فجة وظاهرة أمام الجميع من دون أن تكون هناك رقابة أو تدخل من الهيئة المشرفة على الانتخابات. وأضاف شحبة، في تصريح، لـ"العرب"، أن التحالفات الصغيرة التي جرت في السابق بين أحزاب المعارضة لضمان تمثيل قوي أمام حزب الحكومة لم تعد موجودة في الانتخابات الحالية، وهناك تحالف واحد يضم أحزاب الموالات والمعارضة دون الاتفاق على برنامج واحد، كما تغلب عليها الرغبة في ترضية كل الأطراف ما يجعلها تحالفات مؤقتة، سوف تنفض بعد إعلان النتائج مباشرة. ويرى شحبة أن المعارضة في البرلمان المقبل ستكون مفتقدة، لأن هناك أحزابا تبحث عن المشاركة في البرلمان عبر التحالف مع الحكومة مثل المصري الديمقراطي الاجتماعي، والإصلاح والتنمية، وحزب العدل، وآخرين اختاروا المنافسة على المقاعد الفردية، مثل أعضاء ائتلاف (25 - 30) في البرلمان المنتهية ولايته، الأمر الذي يشي بخفوت أصوات المعارضة.

ويؤكد السياسي المصري أن البرلمان الجديد سيفرض نوابا حاصلين على مؤهلات علمية أفضل من ذي قبل، إلا أن ذلك قد لا يعكس إيجابا على الأداء، لأن التاريخ يشير إلى أن الكثير من النواب الذين حصلوا على قدر قليل من التعليم استطاعوا أن يكونوا مؤثرين، والعكس بالنسبة لنواب يمثلون قيمة علمية في مجالاتهم. ويستهدف تصدير الوجوه الشبابية والكوادر صاحبة الخبرات العلمية، تحسين الصورة الذهنية للبرلمان لدى المواطنين، والتأكيد على أن هناك سعيا جادا لمناقشة القضايا الملحة، لكن ذلك لن يكون كافياً طالما ظل البرلمان أداة لتمرير رؤية الحكومة تجاه تلك القضايا، وتجاهل الرأي العام الذي يعتقد الآن أن البرلمان هيئة تابعة للحكومة.

صعود وهبوط الكفاءات

أكد رئيس حزب الإصلاح والتنمية محمد أنور السادات، لـ"العرب" أن هناك أجلا من البرلمانيين الذين اختفوا تقريباً من الساحة، وحل مكانهم رجال أعمال وعدد من الشباب الذين تدعمهم الحكومة، وبعض الذين يتحدثون عن وراثة مقاعد البرلمان عن آبائهم.

محرقة أمام المواطنين، إلى جانب العمل على تجميل المشهد السياسي، ما يخفف من أي انتقادات موجهة للقاهرة بشأن غلق المجال العام والتضييق على الحريات.

أزمة الكم والكيف

تتعامل الحكومة المصرية مع الانتخابات على أنها كل المظهر السياسي، فهي تحرص على التظاهر دون أن تحرص على توفير البيئة المناسبة لنمو وانتعاش الأحزاب، وفتح الطريق أمام القنوات اللازمة للشباب لممارسة العمل السياسي.

وقال البرلماني السابق عصام شحبة، إن الانتخابات الراهنة تشهد مشاركة واسعة من المرشحين الشباب والسيدات

والنوجع ولديه حظوظ كبيرة في الحصول على أغلبية جديدة قد تفوق ما حققه خلال المجلس المنتهية ولايته، وينافس بـ285 مرشحاً في 143 دائرة فردية من بين أكثر من أربعة آلاف مرشح. وي طرح إجراء الانتخابات بهذه الطريقة مجموعة من التساؤلات حول الكم والكيف، وأسباب التزام الحكومة بعدد الانتخابات في توقيتاتها القانونية دون أن تكون هناك رؤية جيدة للمشاهد السياسي تسمح بوجود سباق يحرك الركود الحالي.

بحسب عدد من السياسيين والباحثين ونواب سابقين في البرلمان، توصلت "العرب" معهم، يبدو الهدف من الانتخابات صناعة نخبة تستطيع التناغم مع الأوضاع الراهنة، بعيدا عن الأسماء التي أضحت بمثابة ورقة

برلمان مصري بلا أسنان

وتتمتع الشخصيات البارزة الموالية للحكومة بميزة عن غيرها. أما نسبة الـ50 في المئة المتبقية من مقاعد مجلس النواب فهي محجوزة لأكثر من 1100 مرشح يتنافسون عبر أربع قوائم حزبية، ومن المقرر أن يعين السيسي 28 نائباً بموجب نص دستوري يتيح له تعيين ما لا يزيد عن 5 في المئة من أعضاء المجلس ليرتفع إجمالي عدد المقاعد إلى 596.

ويجري التصويت وسط منع لانتقاد الحكومة بشكل علني. وتدعم معظم وسائل الإعلام المصرية السيسي وتؤيخ المنتقدين وتصفهم بالخونة أو تتهمهم بتأييد جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، والتي صُنفت على أنها منظمة إرهابية.

ويقول سامي مجدي في تقرير لاسوشيتي برس، إن السلطات المصرية صعدت في السنوات الأخيرة من حملتها القمعية ضد المعارضة، مستهدفة المعارضين والنشطاء المؤيدين للديمقراطية والصحافيين والمنتقدين عبر الإنترنت. وهذا ترك البلاد دون معارضة سياسية رسمية للرئيس وانصاره.

ويقول المنتقدون إن المجلس التشريعي المكون من 596 مقعداً سيكون مثل المجلس السابق، والذي لم يكن أكثر من مجرد ختم مطاطي لسياسات السيسي.

ويضم حزب "مستقبل وطن" الموالي للحكومة أكبر عدد من المرشحين، إذ بلغ عددهم 284 مرشحاً في المرشحين.

أكثر من 4 آلاف مرشح يتنافسون على 568 مقعداً، وسيتم اختيار 50 في المئة من النواب بنظام المقاعد الفردية

وتتمتع الشخصيات البارزة الموالية للحكومة بميزة عن غيرها. أما نسبة الـ50 في المئة المتبقية من مقاعد مجلس النواب فهي محجوزة لأكثر من 1100 مرشح يتنافسون عبر أربع قوائم حزبية، ومن المقرر أن يعين السيسي 28 نائباً بموجب نص دستوري يتيح له تعيين ما لا يزيد عن 5 في المئة من أعضاء المجلس ليرتفع إجمالي عدد المقاعد إلى 596.

ويقال ما جرى في انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ في أغسطس، قالت الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر إنها قررت توزيع كمادات مجانية على الناخبين وإنه سيتم تطهير مراكز الاقتراع.

ويحق لنحو 63 مليون ناخب التصويت في الانتخابات المكونة من دورتين، وستعلن النتائج في مطلع شهر ديسمبر. وكررت الهيئة الوطنية تحذيرات سابقة من تطبيق غرامة الـ500 جنيه (32 دولاراً) المقررة في قانون مباشرة الحقوق السياسية على المتخلفين عن التصويت.

ويتنافس أكثر من 4 آلاف مرشح على 568 مقعداً، وسيتم اختيار 50 في المئة من النواب المنتخبين بنظام المقاعد الفردية.

المصريون لا ينتظرون برلماناً جديداً، كل ما في الأمر أن الحكومة تحاول أن تضفي نوعاً من الحراك من خلال استقطاب أسماء جديدة وبناء منافسة بين الأشخاص وليس البرامج. الحكومة تقول إنها تسعى لبناء نخبة جديدة، وهي تستفيد من تدني شعبية الأحزاب وتراجع أدائها وعدم حماس الناس للانتخابات، من أجل هندسة المشهد الجديد.



القاهرة - سيطرت النظرة السلبية لمجلس النواب المنتهية ولايته على الانتخابات البرلمانية التي انطلقت داخل مصر السبت، وسط توقعات من الناخبين بأن لا يختلف أداء النواب الجدد عن سابقيهم، في ظل اعتقاد سائد بأن المجلس ما هو إلا بروز لمشهد شامل منذ سنوات، الأمر الذي أفقد الانتخابات زخمها الشعبي الذي تمتع به منذ زمن، ونزع عنها الصفة التي لازمتها بأنها مرادف للسياسة.

بدأت الانتخابات في المرحلة الأولى داخل 14 محافظة، يومي السبت والأحد، أما المرحلة الثانية فتجري يومي السابع والثامن من نوفمبر المقبل في القاهرة و12 محافظة أخرى، ويحق لـ63 مليون ناخب الإدلاء بأصواتهم.

تبدو نتائج الانتخابات محسومة بالنسبة لنصف مقاعد البرلمان، لأن "القائمة الوطنية من أجل مصر" وتتكون من 12 حزبا وأشرفت على تشكيلها جهات حكومية عليها الحصول على 50 في المئة زائد 1، لشغل 284 مقعداً من إجمالي 596، في ظل عدم وجود منافس قوي أمامها، فكل من قائمة "أبناء مصر" و"نداء مصر"، قد لا تستطيع إحداهما تجاوز النسبة المقررة للفوز.

الهدف من الانتخابات صناعة نخبة تتأقلم مع الأوضاع الراهنة، بعيداً عن الأسماء التي باتت ورقة محرقة أمام المواطنين

واستقطب حزب مستقبل وطن، المقرب من الحكومة والذي جرى انتخاب رئيسه عبدالوهاب عبدالرازق رئيساً لمجلس الشيوخ مؤخرًا، المرشحين أصحاب الشعبية في المراكز والقرى

القاهرة - بدأ المصريون، السبت، التصويت في المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية، وهو تصويت من المرجح أن ينتج عنه مجلس بلا أسنان، مليء بمؤيدي الرئيس عبدالفتاح السيسي.

تجري الانتخابات في فترة تواجه خلالها أكبر دولة في العالم العربي من حيث عدد السكان ارتفاعاً في حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد، مع تحذير السلطات من اقتراب موجة ثانية من الوباء.

ومثل ما جرى في انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ في أغسطس، قالت الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر إنها قررت توزيع كمادات مجانية على الناخبين وإنه سيتم تطهير مراكز الاقتراع.

ويحق لنحو 63 مليون ناخب التصويت في الانتخابات المكونة من دورتين، وستعلن النتائج في مطلع شهر ديسمبر. وكررت الهيئة الوطنية تحذيرات سابقة من تطبيق غرامة الـ500 جنيه (32 دولاراً) المقررة في قانون مباشرة الحقوق السياسية على المتخلفين عن التصويت.

ويتنافس أكثر من 4 آلاف مرشح على 568 مقعداً، وسيتم اختيار 50 في المئة من النواب المنتخبين بنظام المقاعد الفردية.